التباين المكاني لمؤشرات قياس الفقر في محافظة الانبار لعام 2024 *

الباحثة: نادية طالب سالم[1] أ. د. اياد محمد مخلف[2]
nad23h5005@uoanbar.edu.iq ed.iyad.mohammed@uoanbar.edu.iq
[1، 2]جامعة الانبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

تاريخ الاستلام 2026/4/18 تاريخ القبول 2026/5/17 تاريخ النشر 2026/8/30

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل التباين المكاني لمؤشرات قياس الفقر في محافظة الأنبار لعام 2024، بالاعتماد على بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر، فضلاً عن مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، للكشف عن أنماط توزيع الفقر واختلاف مستوياته بين الوحدات الإدارية. واعتمد البحث منهجاً يجمع بين الوصفي والتحليلي، مع توظيف تقنيات التحليل المكاني في تفسير التباينات المكانية وتحديد مناطق التركز والحرمان. كما استندت الدراسة إلى بيانات ميدانية جمعت من خلال استبانة وزعت على عينة عشوائية بسيطة بلغت (1615) أسرة، موزعة بين المناطق الحضرية والريفية بما يحقق تمثيلاً إحصائياً دقيقاً ويعزز موثوقية النتائج. أظهرت النتائج وجود تباين مكاني واضح في مستويات الفقر داخل المحافظة، حيث بلغ معدل الفقر العام (27.9%)، مع تسجيل مستويات أعلى في المناطق الريفية (29.6%) مقارنة بالمناطق الحضرية (26.6%). كما بلغت فجوة الفقر (17.5%)، بواقع (18.5%) في الريف و(16.7%) في الحضر، في حين سجلت شدة الفقر (11.0%)، منها (11.6%) في الريف و(10.5%) في الحضر، مما يعكس اختلافاً في مستويات المعيشة بين السكان. وتركز أعلى نسب الحرمان في المناطق الريفية والأطراف الحضرية، مقابل انخفاضها في مراكز المدن، ويرتبط ذلك بتفاوت مستوى الخدمات الأساسية وفرص العمل والبنى التحتية. كما اظهرت نتائج البحث أن الفقر في محافظة الأنبار ذو طبيعة متعددة الأبعاد، ويتمثل في مجالات التعليم والصحة ومستوى المعيشة. وأن التباين المكاني يسهم في تعميق الفجوات التنموية. وبناءً على ذلك، يوصي البحث بضرورة تبني سياسات تنموية مكانية موجهة تعزز العدالة في توزيع الخدمات وتوسيع فرص العمل، بما يسهم في الحد من الفقر وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة على مستوى المحافظة.

الكلمات المفتاحية: الفقر، التباين المكاني، محافظة الأنبار، التحليل المكاني، مؤشرات الفقر.

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه.

Spatial Distribution of Poverty Indicators in Al-Anbar Governorate 2024

Researcher: Nadia Talib Salem[1] Prof. Dr. Ayad Mohammed Mikhli[2]
[1, 2] University of Anbar- College of Education for Humanities

Abstract:

This study aims to analyze the spatial variation of poverty indicators in Al-Anbar Governorate for the year 2024, based on socio-economic household survey data as well as multidimensional poverty indicators, in order to identify patterns of poverty distribution and differences in its levels across administrative units. The research adopts a combined descriptive–analytical approach, employing spatial analysis techniques to interpret spatial disparities and identify areas of concentration and deprivation. The study relies on field data collected through a questionnaire administered to a simple random sample of 1,615 households, distributed between urban and rural areas to ensure accurate statistical representation and enhance the reliability of the results. The findings reveal a clear spatial variation in poverty levels within the governorate, where the overall poverty rate reached 27.9%, with higher levels recorded in rural areas (29.6%) compared to urban areas (26.6%). The poverty gap was 17.5%, with 18.5% in rural areas and 16.7% in urban areas, while the severity of poverty stood at 11.0%, including 11.6% in rural areas and 10.5% in urban areas. These results reflect differences in living standards among the population. The highest levels of deprivation are concentrated in rural areas and urban peripheries, while lower levels are observed in city centers, reflecting disparities in basic services, employment opportunities, and infrastructure. The study concludes that poverty in Al-Anbar Governorate is multidimensional, encompassing education, health, and living standards. Spatial variation contributes to deepening development gaps. Accordingly, the study recommends adopting targeted spatial development policies that enhance equity in service distribution and expand employment opportunities, in order to reduce poverty and achieve balanced and sustainable development at the governorate level.

Keywords: Poverty, Spatial Variation, Al-Anbar Governorate, Spatial Analysis, Poverty Indicators.

المقدمة:

يعد الفقر من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما له من آثار واسعة على الأفراد ومستويات معيشتهم. وتتباين درجة انتشار الفقر وحدته بين المناطق الحضرية والريفية، كما تختلف أنماطه بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة، نتيجة لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن هذا المنطلق، أصبح البعد المكاني للفقر محوراً مهماً في الدراسات الجغرافية والاجتماعية، إذ يتيح فهم توزيع الفقراء ومستوى الحرمان بينهم، فضلاً عن إبراز التفاوت في مستويات المعيشة بين المناطق المختلفة.[1]

وتمثل المقاييس الكمية للفقر أدوات تحليلية أساسية لدراسة هذه الظاهرة بصورة منهجية، إذ تساعد في تقدير أبعاد الفقر المختلفة، مثل مدى انتشاره وعمقه وشدة التفاوت بين الفقراء أنفسهم. ومن أبرز هذه المقاييس نسبة الفقر (Headcount Ratio) التي تقيس نسبة الأفراد أو الأسر الذين يقع دخلهم أو إنفاقهم دون خط الفقر، وفجوة الفقر (Poverty Gap Index) التي تعكس عمق الفقر من خلال قياس الفارق بين دخل الفقراء وخط الفقر، فضلاً عن مؤشر شدة الفقر (Squared Poverty Gap Index) الذي يقيس درجة التفاوت في مستويات الحرمان بين الفقراء. [2]

مشكلة البحث:

يعد الفقر ظاهرة عالمية ومحلية وتتباين عالميا ومحليا وتتنوع مستويات الفقر بين الفراء في المجتمعات لذلك تتحد مشكلة البحث بما يأتي:

1- هل هناك تباين في توزيع ظاهرة الفقر جغرافيا في محافظة الانبار

2- هل هناك تنوع بمستويات الفقر في محافظة الانبار

فرضية البحث:

بما ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية تختلف بين مناطق المحافظة جغرافيا لذلك تفترض الدراسة:

1- هناك تباين في توزيع ظاهرة الفقر جغرافيا في محافظة الانبار

2- هناك تنوع بمستويات الفقر في محافظة الانبار.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل التباين المكاني لمؤشرات الفقر في محافظة الأنبار لعام 2024، وتحديد أنماط توزيعه الجغرافي والعوامل المؤثرة فيه، بما يسهم في دعم عمليات التخطيط التنموي واتخاذ القرار.

منهجية البحث:

اعتمد البحث منهجاً علمياً يجمع بين الوصف والتحليل، بهدف الكشف عن التباين المكاني لمؤشرات قياس الفقر في محافظة الأنبار وتفسير العوامل المؤثرة فيه. وتم توظيف المنهج الوصفي–التحليلي لدراسة خصائص الفقر، والمنهج الإقليمي لتحليل الاختلافات المكانية بين الوحدات الإدارية. واستندت الدراسة إلى بيانات ميدانية جُمعت من خلال استبانة وُزعت على عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (1615) أسرة، موزعة بين المناطق الحضرية والريفية بما يضمن تمثيلاً مناسباً لمجتمع الدراسة. وتم تحديد حجم العينة وتوزيعها على الوحدات الإدارية وفق أسس إحصائية تحقق التمثيل النسبي، مع اعتماد أسلوب العينة العشوائية البسيطة لضمان تكافؤ فرص الاختيار بين جميع المفردات المجتمع الإحصائي، بما يعزز دقة النتائج وموضوعيتها. وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة (1535) استمارة، أُضيفت إليها استمارات لتعويض الوحدات التي يقل حجمها عن (30) استمارة، ليصل العدد النهائي إلى (1615) استمارة، منها (862) في المناطق الحضرية و(753) في المناطق الريفية. وتمثل هذه العينة جزءاً من إجمالي عدد الأسر في محافظة الأنبار البالغ (296,951) أسرة من مجموع سكان يقدر بنحو (2,004,418) نسمة لعام 2024. وقد تم تحديد حجم العينة وفق المعادلة الاتية:[3]

$$n = \frac{t2}{r2 + \frac{1}{N} t2}$$

حيث ان:

n: حجم العينة العشوائية

t: القيمة المجدولة التي تقابل الخطأ المسموح به وتساوي 1.96

r: احتمالية الخطأ ويساوي 0.05

N: عدد وحدات المجتمع الاحصائي (حجم المجتمع الذي اخذت منه العينة والبالغ (296951) اسرة.

وتم استخراج عينة كل وحدة إدارية من طريقة المعادلة التالية:

$$\frac{\text{مجموع الاسر في الوحدة الادارية}}{\text{المجموع الكلي لعدد الاسر في المحافظة}} \times \text{حجم العينة (عدد الاستمارات)}$$

الحدود المكانية والزمانية:

تقع محافظة الأنبار في الجزء الغربي من وسط العراق، فلكياً بين دائرتي عرض (23¯30° _ 15¯35°) شمالاً وخطي طول (45¯38° _ 10¯44°) شرقًا، وتشغل مساحة واسعة تبلغ (137808) كم²، أي ما يعادل حوالي (31.7%) من إجمالي مساحة العراق البالغة (435,052) كم². وهي أكبر المحافظات العراقية من حيث المساحة. من الناحية الإدارية، تتكون المحافظة من (اثني عشر) قضاءً وفق التقسيم الإداري، وهي (الرمادي، هيت، الفلوجة، عنه، راوه، حديثة، الرطبة، القائم، العامرية، الحبانية،والكرمة، العبور) تحدها دولياً من الشمال الغربي الحدود السورية، ومن الغرب الحدود الأردنية، ومن الجنوب الغربي حدود المملكة العربية السعودية. أما على المستوى الإداري، فتجاورها ست محافظات، حيث تحدها من الشمال محافظة نينوى،ومن الشمال الشرقي محافظة صلاح الدين، ومن الشرق محافظة بغداد، ومن الجنوب والجنوب الشرقي محافظات بابل والنجف وكربلاء[4]، كما في الخريطة (1).

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة من العراق واقضية محافظة الانبار

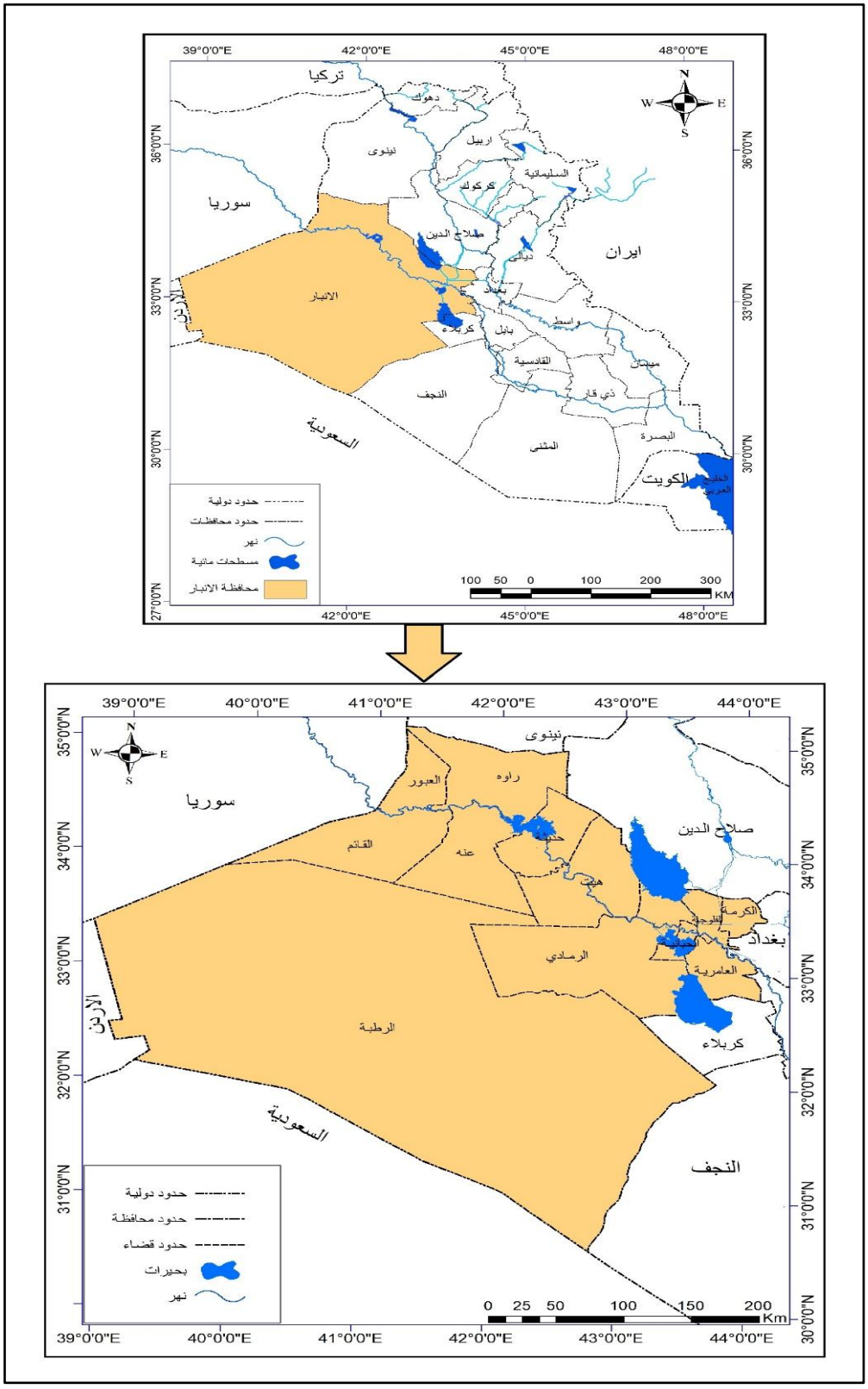

المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، مقياس 1:1000000، لسنة 2022.

أما الحدود الزمنية للدراسة، فتمثلت بالاعتماد على البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لتحديد حجم السكان الفقراء وفق خط الفقر، فضلاً عن بيانات الدراسة الميدانية التي جمعت لعام 2024 باستخدام استمارات الاستبيان الموزعة على أقضية منطقة الدراسة.

كيفية حساب مؤشرات الفقر:

يتم حساب مؤشرات الفقر وفق المعادلة الآتية:

المعادلة المستخدمة لتطبيق مؤشرات الفقر [5]:

$$pa = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q} n\ [(z - yi|z)a]$$

n: عدد السكان الكلي للمجتمع q: عدد الافراد الفقراء z : قيمة خط الفقر yi : مستوى دخل انفاق الفرد او الاسرة

يعتبر مقياس شامل للفقر ويعتمد على تغير قيمة a هي عبارة عن معلمة مقت الفقر، حيث ان a تساوي الانتشار الموجه لأكثر فقراً بين الفقراء

* أذا قيمة a (0) يكون مقياساً لمدى انتشار الفقر ويعد مؤشر لنسبة السكان الفقراء من اجمالي السكان

* أذا قيمة a (1) يكون مقياساً لعمق ظاهرة الفقر وهو مؤشر لفجوة الفقر

* أذا قيمة a (2) يصبح مؤشراً لشدة الفقر (مربع فجوة الفقر)

ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى ثلاث اقسام القسم الأول تناول نسبة الفقر والقسم الثاني شدة الفقر والقسم الثالث فجوة الفقر وكل قسم تم تناول في الحضر والريف ولمجموع السكان:

أولاً- مؤشر نسبة الفقر في محافظة الانبار عام 2024:

مؤشر نسبه الفقر Poverty rate index او ما يسمى بمؤشر تعدد الرؤوس Head count index او تعداد الفقراء هو أداة أساسية تستخدم لقياس مدى انتشار الفقر داخل مجتمع معين أو في جميع أنحاء البلاد. يعكس هذا المؤشر نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وهو الحد الأدنى من الدخل الذي يتم تحديده على أساس تكاليف المعيشة الأساسية، مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم. إلا أنه لا يأخذ بنظر الاعتبار الفروقات الموجودة بين الفقراء من حيث قربها او بعدها عن خط الفقر، ويحسب النسبة المئوية الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي. [6]

1- مؤشر نسبة الفقر لمجموع السكان في محافظة الانبار عام 2024:

فيما يخص التحليل الجغرافي لمؤشر نسبة الفقر في محافظة الأنبار فتشير بيانات الجدول (1) إلى أن نسبة الفقر الاجمالية بلغت (27.9%)، وهي نسبة مرتفعة نسبياً، بما يعكس استمرار هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة، نتيجة ضعف التعافي الاقتصادي واختلالات سوق العمل، إلى جانب التباين المكاني في مستويات التنمية بين الأقضية.

على مستوى الاقضية، يبين الجدول (1) وجود تباين واضح في توزيع الفقر، حيث تتركز أعلى معدلات الفقر في الأقضية البعيدة عن مراكز الثقل الاقتصادي والإداري. فقد سجل قضاء الرطبة أعلى نسبة فقر بلغت (55.6%)، يليه قضاء الحبانية بنسبة (50.0%)، ثم قضاء القائم بنسبة (49.8%). ويعزى هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها الموقع الجغرافي البعيد عن مراكز النشاط الاقتصادي والخدمي، وضعف البنية التحتية، ومحدودية فرص العمل، فضلاً عن ارتفاع معدلات الإعالة والاعتماد على أنشطة اقتصادية محدودة وغير مستقرة، مما انعكس سلباً على مستويات الدخل والمعيشة وأسهم في اتساع دائرة الفقر فيها.

في المقابل، تظهر بعض الأقضية انخفاضا نسبياً في معدلات الفقر مقارنة بالمتوسط العام للمحافظة، ولا سيما قضاء عنه الذي سجل أدنى نسبة فقر بلغت (16.9%)، فيعزى انخفاض معدل الفقر فيه إلى عوامل مختلفة، من أبرزها صغر الحجم السكاني نسبياً، واعتماده على أنشطة اقتصادية محلية مستقرة، ولا سيما الزراعة وبعض الأنشطة الخدمية، إضافة إلى التماسك الاجتماعي النسبي، الأمر الذي أسهم في الحد من انتشار الفقر رغم محدودية الدور الإداري والخدمي للقضاء. يليه قضاء الرمادي بنسبة (19.8%). ويعزى انخفاض معدل الفقر فيه إلى دوره الإداري والاقتصادي بوصفه مركز المحافظة، فضلاً عن موقعه الجغرافي، وتوفر الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، وفرص العمل بدرجة أعلى مقارنة بالأقضية الاخرى.

أما بقية الأقضية، فقد جاءت نسب الفقر فيها حول المتوسط العام للمحافظة، إذ سجل قضاء العبور نسبة فقر بلغت (38.0%)، وقضاء راوه (37.4%)، وقضاء العامرية (33.7%)، وهي نسب تفوق المتوسط العام للمحافظة، مما يشير إلى استمرار التحديات التنموية في هذه المناطق. في حين اقتربت نسبة الفقر في قضاء الكرمة من المتوسط العام وبلغت (28.1%)، بينما انخفضت نسبياً في أقضية هيت (20.6%)، وحديثة (20.4%)، والفلوجة (20.1%)، ويمكن أن يفسر ذلك تنوع مصادر

الدخل، فضلاً عن ارتباط هذه الأقضية بشبكات النقل والتجارة وتمركز الخدمات فيها، مما قد يسهم في تحسين مستويات المعيشة مقارنة بالأقضية الأخرى. دون أن يعني ذلك تراجع مظاهر الفقر أو انخفاضها بشكل جذري.

تظهر النتائج عن تباين مكاني واضح في مستويات الفقر، يتخذ نمطاً متدرجاً يتمثل في ارتفاعه في الأقضية الطرفية وينخفض باتجاه المراكز الحضرية، الأمر الذي يعكس ارتباط الظاهرة بعوامل مكانية واقتصادية، من أبرزها ضعف الأنشطة الإنتاجية، وتدني فرص العمل، ومحدودية الخدمات والبنية التحتية في المناطق البعيدة.

جدول (1) التوزيع النسبي لمؤشر نسبة الفقر في محافظة الانبار بحسب البيئة (حضر وريف) عام 2024

الوحدات الإدارية	نسبة الفقر		
	الحضر%	الريف %	المجموع الكلي %
الرمادي	20.5	18.8	19.8
هيت	17.0	25.8	20.6
الفلوجة	17.8	25.3	20.1
عنه	19.8	12.4	16.9
حديثة	16.6	32.8	20.4
الرطبة	57.4	52.7	55.6
القائم	49.0	50.9	49.8
راوه	33.7	45.2	37.4
العامرية	56.5	27.3	33.7
الحبانية	58.3	38.2	50.0
الكرمة	32.8	27.7	28.1
العبور	41.7	36.8	38.0
المجموع	26.6	29.6	27.9

المصدر: الملحق (2).

2 – مؤشر نسبة الفقر في حضر محافظة الانبار عام 2024

على المستوى البيئي، يظهر التحليل الجغرافي للفقر في المناطق الحضرية، بحسب بيانات الجدول (1) والخريطة (2) إلى أن نسبة الفقر في المناطق الحضرية بمحافظة الأنبار بلغت (26.6%)، وهي نسبة مرتفعة نسبياً مقارنة بما يفترض أن توفره المدن من فرص اقتصادية وخدمية. مع تبايناً كبيراً

في نسب الفقر الحضري بين الأقضية، فقد سجل قضاء الحبانية أعلى نسبة فقر حضري بلغت (87.3%)، وهي نسبة تعكس هشاشة البنية العمرانية ووجود تجمعات سكنية فقيرة تعاني من ضعف الخدمات وقلة فرص العمل. كما سجلت أقضية الرطبة (57.4%)، العامرية (56.5%)، القائم (49.0%)، نسباً مرتفعة من الفقر الحضري، مما يشير إلى أن عملية التحضر في هذه الأقضية لم تكن مصحوبة بتنمية اقتصادية حقيقية أو تخطيط عمراني فعال. بينما بلغت نسب الفقر في أقضية العبور (41.7%)، راوه (33.7%)، الكرمة (32.8%)، الرمادي (20.5%)، عنه (19.8%)، الفلوجة (17.8%)، هيت (17.0%)، نسب حول المتوسط العام للمحافظة. في حين سجل قضاء حديثة أدنى نسبة فقر حضري بلغت (16.6%)، ويعزى ذلك صغر الحجم السكاني نسبياً، واعتماده على أنشطة اقتصادية محلية مستقرة، لا سيما الزراعة وبعض الأنشطة الخدمية وتنوع مصادر الدخل إضافة إلى التماسك الاجتماعي النسبي.

خريطة (2) التوزيع النسبي لمؤشر نسبة الفقر في محافظة الانبار بحسب البيئة (حضر وريف) عام 2024

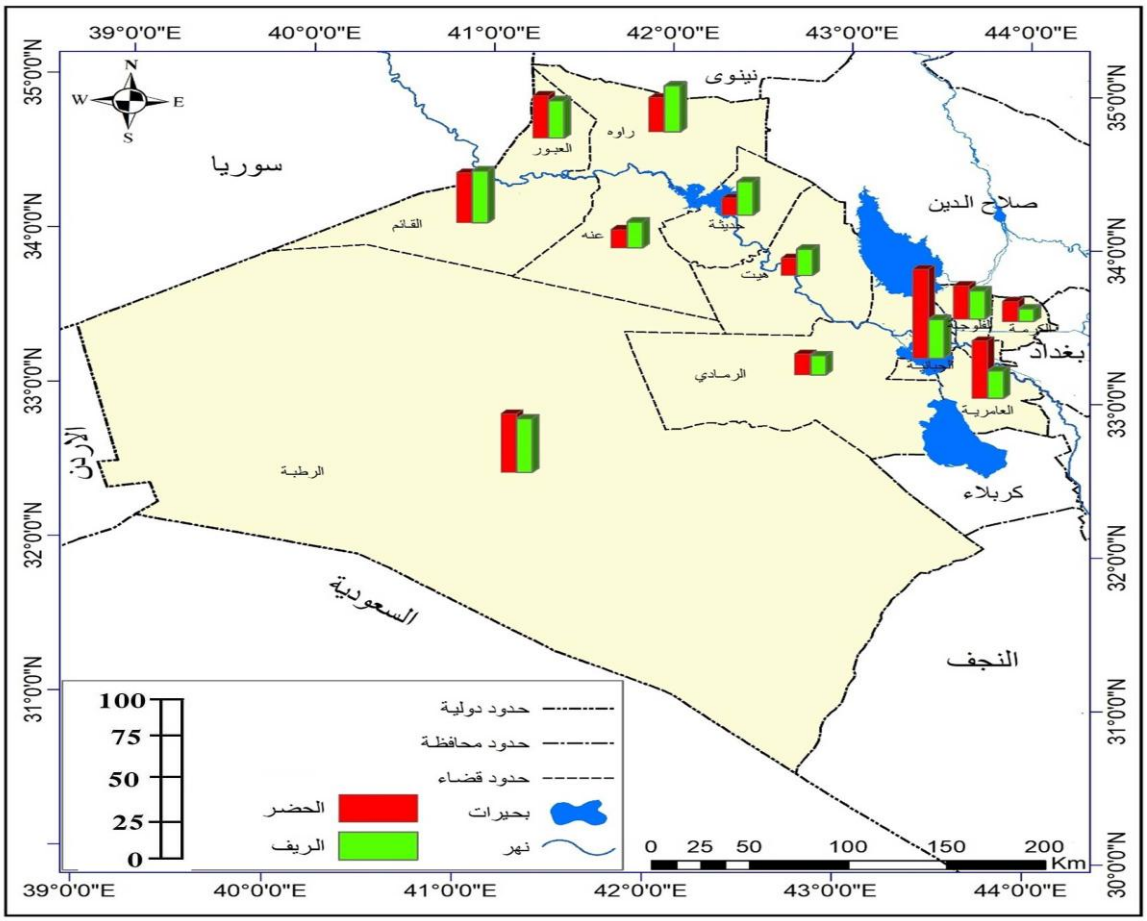

المصدر: بالاعتماد على الجدول (1).

يستنتج من ذلك أن المناطق الحضرية في محافظة الأنبار ليست متجانسة من حيث المستوى التنموي، إذ تعد بعض المراكز الحضرية مناطق ذات تركز مرتفع للفقر نتيجة النمو العمراني غير المنظم وضعف السياسات الحضرية، في حين استفادت أقضية أخرى من النشاط الاقتصادي والخدمي، مما أسهم في خفض نسب الفقر الحضري فيها.

3- مؤشر نسبة الفقر في ريف محافظة الانبار عام 2024:

أما التحليل الجغرافي للفقر في المناطق الريفية، فيظهر أن نسبة الفقر في البيئة الريفية بلغت (29.6%)، وهي أعلى من نظيرتها في المناطق الحضرية البالغة 26.6%. وعلى الرغم من هذا التقارب النسبي بين معدلات الفقر في الحضر والريف، إلا أنه يخفي تباينات مكانية واضحة بين الاقضية. ويعكس هذا التفاوت الجغرافي اختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تباين مستوى الخدمات وتوفر فرص العمل بين الاقضية.

على مستوى الاقضية، يتبين من الجدول (1) والخريطة (2) الى وجود تفاوتاً واضحاً في نسب الفقر بين البيئتين الريفية والحضرية، فقد سجلت المناطق الريفية نسب فقر أعلى مقارنة بالمناطق الحضرية في عدد من الأقضية، ولا سيما قضاء راوه الذي بلغت فيه نسبة الفقر (45.2%) في الريف مقابل (33.7%) في الحضر، وقضاء حديثة بنسبة (32.8%) في الريف مقابل (16.6%) في الحضر، إضافة إلى قضاء هيت الذي بلغت فيه النسبة (25.8%) في الريف مقابل (17.0%) في الحضر، وقضاء الفلوجة بنسبة (25.3%) في الريف مقابل (17.8%) في الحضر. ويعكس هذا ارتفاع مستوى الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، واعتمادها على الأنشطة الاقتصادية الأولية منخفضة الإنتاجية، وضعف التنوع الاقتصادي، ومحدودية فرص العمل المستقرة، وانتشار البطالة المقنعة وتزايد الهجرة الريفية فضلاً عن تدني مستوى الخدمات والبنية التحتية مقارنة بالمراكز الحضرية.

في المقابل، أظهرت النتائج تفوق نسب الفقر في المناطق الحضرية على نظيرتها الريفية في عدد من الأقضية، حيث سجلت سجل أعلى نسبة فقر حضري في كل من اقضية الحبانية بلغت (58.3%) مقابل (38.2%) في المناطق الريفية، تلاه قضاء العامرية بنسبة (56.5%) في الحضر مقابل (27.3%) في الريف. كما سجلت أقضية العبور بنسبة (41.7%) في الحضر مقابل (36.8%) في الريف، والكرمة بنسبة (32.8%) في الحضر مقابل (27.7%) في الريف، وقضاء الرمادي بنسبة

(20.5%) في الحضر مقابل (18.8%) في الريف، قضاء عنه بنسبة (19.8%) في الحضر مقابل (12.4%) في الريف، يظهر وجود نسب فقر حضرية أعلى من مثيلاتها الريفية. ويعزى هذا إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في المدن، وتفاوت مستويات الدخل وانتشار الأحياء الحضرية الهامشية(العشوائيات)، وارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن الضغوط المتزايدة الناتجة عن الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية دون توافر فرص عمل كافية.

أما الأقضية التي سجلت نسب فقر مرتفعة في كلٍ من البيئتين الريفية والحضرية، فتتمثل في قضاء القائم الذي بلغت فيه نسبة الفقر (50.9%) في الريف مقابل (49.0%) في الحضر، وكذلك قضاء الرطبة (57.4%) في الحضر بالمقابل (52.7%) في الريف، التي سجلت نسباً مرتفعة في البيئتين. ويعكس هذا انتشار الفقر على نطاق واسع داخل هذه الأقضية وامتداده المكاني دون تمييز بين أنماط الاستقرار السكاني، ويعزى ذلك إلى طابعها الجغرافي الهامشي وابتعادها عن مراكز ومحاور النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تأثرها بالأوضاع الاقتصادية والأمنية في الفترات السابقة، الأمر الذي حدّ من قدرتها على استعادة النشاط الاقتصادي، واسهم في استمرار مظاهر الفقر فيها.

يستنتج من ذلك ان الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الأنبار يتأثر بشكل مباشر بالعوامل الجغرافية والاقتصادية، فالمناطق البعيدة عن المراكز الحضرية والتي تمتاز بموارد زراعية محدودة تعد ذات تركز مرتفع للفقر، في حين تستفيد الأقضية القريبة من المدن من التفاعل مع الأنشطة الاقتصادية والخدمية، مما يخف من حدته.

ثانياً– مؤشر فجوة الفقر في محافظة الانبار عام 2024:

يعد مؤشر فجوه الفقر Poverty gap index أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المستخدمة لقياس عمق الفقر في مجتمع معين. فهو لا يكتفي بقياس نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، انما يقيس أيضا شدة الفقر والمسافة التي تفصل الفقراء عن هذا الخط. تعكس فجوة الفقر الفجوة المالية بين دخل الفقراء وخط الفقر المتوسط، مما يساعد على فهم الفجوة الاقتصادية داخل المجتمع واتخاذ تدابير أكثر دقة لمعالجتها.[7] ويمكن حساب مؤشر فجوة الفقر بالقيمة المطلقة بالوحدات النقدية لأنه يساوي المبلغ الاجمالي اللازم لزيادة مستوى الاستهلاك جميع الفقراء الى مستوى خط الفقر، ومع ذلك ولغرض المقارنة بين فترات زمنية مختلفة التي تختلف في حجم السكان او مستويات الاسعار،

فمن الأفضل حسابه كنسبه مئوية من القيمة الاجمالية لاستهلاك مجموع السكان، عندما يكون مستوى استهلاك كل منهما مساوياً لخط الفقر. [8]

1 – مؤشر فجوة الفقر لمجموع السكان في محافظة الانبار عام 2024

اما التحليل الجغرافي لمؤشر شدة الفقر في محافظة الأنبار، يوضح الجدول (2) التباين المكاني في قيم مؤشر فجوة الفقر في محافظة الأنبار، إذ بلغ المعدل العام (17.5%)، مما يعكس وجود فجوة نسبية بين متوسط إنفاق الأسر الفقيرة وخط الفقر المعتمد. ويعد هذا المؤشر مقياساً لعمق الفقر، إذ يعبر عن مدى ابتعاد متوسط إنفاق الأسر الفقيرة عن خط الفقر، وبالتالي مستوى الحرمان الاقتصادي بين الوحدات الإدارية المختلفة.

على مستوى الأقضية، يظهر الجدول (2) وجود تفاوت مكاني واضح في مؤشر فجوة الفقر، حيث سجلت أقضية الرطبة (34.8%)، الحبانية (31.3%)، والقائم (31.2%) أعلى قيم فجوة الفقر، مما يدل على عمق الفقر وشدة الحرمان وابتعاد الأسر الفقيرة عن خط الفقر. ويعزى ذلك إلى عوامل مكانية واقتصادية. في المقابل، سجلت أقضية عنه (10.6%)، الرمادي (12.4%)، الفلوجة (12.6%)، حديثة (12.8%)، وهيت (12.9%) أدنى مستويات فجوة الفقر، مما يعكس قرب الأسر الفقيرة نسبياً من خط الفقر، ويعزى ذلك إلى تمركز الأنشطة الاقتصادية والخدمية وتحسن فرص الوصول إلى الأسواق والعمل، بالإضافة إلى القرب من مراكز الثقل الحضري. أما أقضية العبور (23.8%)، راوه (23.4%)، العامرية (21.1%) ، فقد سجلت مستويات متوسطة إلى مرتفعة، متجاوزة المعدل العام بدرجات متفاوتة، مما يشير إلى أوضاع اقتصادية أقل استقراراً مقارنة بالأقضية الحضرية الرئيسة. ويلاحظ أن قضاء الكرمة سجل فجوة فقر بلغت (17.6%)، وهي قيمة قريبة جداً من المتوسط العام للمحافظة. مما يشير إلى أن هذا القضاء يمثل حالة انتقالية بين الأقضية ذات فجوة الفقر المنخفضة وتلك ذات الفجوة المرتفعة. ويعكس هذا القرب النسبي من المتوسط حالة من التوازن النسبي في عمق الفقر، قد تعزى إلى موقعه الجغرافي المتوسط وتداخل الخصائص الحضرية والريفية، فضلاً عن تباين مستويات الدخل وفرص العمل فيه.

يستنتج أن فجوة الفقر في محافظة الأنبار تتسم بعدم التجانس المكاني الواضح، حيث يظهر تباين واضح في مستويات فجوة الفقر بين الاقضية، ويعزى هذا الى تداخل مجموعة من العوامل

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية، التي تتفاعل معا لتؤثر في مستوى المعيشة والدخل، مما ينعكس على اتساع او تضيق فجوة الفقر بين الاقضية داخل المحافظة.

جدول (2) مؤشر فجوة الفقر في محافظة الانبار بحسب البيئة (حضر وريف) عام 2024

الوحدات الادارية	فجوة الفقر		
	الحضر %	الريف %	المجموع الكلي %
الرمادي	12.9	11.8	12.4
هيت	10.6	16.1	12.9
الفلوجة	11.2	15.8	12.6
عنه	12.4	7.8	10.6
حديثة	10.4	20.6	12.8
الرطبة	36.0	33.0	34.8
القائم	30.7	31.9	31.2
راوه	21.1	28.4	23.4
العامرية	35.4	17.1	21.1
الحبانية	54.7	23.9	31.3
الكرمة	20.6	17.3	17.6
العبور	26.1	23.1	23.8
المجموع	16.7	18.5	17.5

المصدر: ملحق (2).

*يمكن تقديم مؤشر فجوة الفقر كجزء بين 0 و1، أو كنسبة مئوية بين 0% و100:%، القيمة صفر (0 أو 0%) تشير إلى أن جميع الفقراء قريبون من خط الفقر، أي ينقصهم القليل للوصول إليه، أو أنه لا توجد فجوة مالية بينهم وخط الفقر. القيمة (1 أو 100%) يعني أن الفقراء لا يمتلكون أي دخل أو إنفاق، أي أن الفجوة بين دخلهم وخط الفقر كاملة[9].

2- مؤشر فجوة الفقر في حضر محافظة الانبار عام 2024

اما على المستوى البيئي، فيظهر التحليل الجغرافي لفجوة الفقر في المناطق الحضرية بمحافظة الأنبار، حسب بيانات الجدول (2) أن فجوة الفقر بلغت (16.7%)، وهو ما يدل على وجود فجوة واضحة بين دخول الأسر الحضرية الفقيرة وخط الفقر المعتمد، بما يعكس أن مشكلة الفقر الحضري في المحافظة لا تقتصر على انتشاره فحسب، بل تمتد لتشمل عمق الفقر وشدته، يخفي هذا المتوسط العام تباينات مكانية واضحة بين الاقضية، إذ تتراوح فجوة الفقر الحضري بين (10.4 %) كحد أدنى

و (54.7%) كحد أعلى، الأمر الذي يؤكد عدم التجانس الجغرافي في شدة الفقر الحضري داخل المحافظة.

على مستوى الأقضية، تشير البيانات الجدول (2) والخريطة (3) إلى وجود تباين مكاني واضح في نسب الفقر الحضري بين الأقضية. فقد سجلت بعض الاقضية مستويات مرتفعة من فجوة الفقر الحضري، لاسيما قضاء الحبانية (54.7 %) الذي يمثل الحالة الأشد، بما يعكس عمقاً كبيراً للفقر الحضري وشدة الحرمان الاقتصادي بين الأسر الفقيرة. كما سجلت أقضية الرطبة (36.0%)، العامرية (35.4%)، والقائم (30.7%) ، فجوات فقر مرتفعة، وهو ما يشير إلى اتساع المسافة بين دخول الفقراء وخط الفقر في هذه الاقضية. ويعزى ذلك إلى جملة من العوامل الجغرافية والاقتصادية. أبرزها ضعف البنية التحتية، ومحدودية النشاط الاقتصادي، وبعد بعض الأقضية عن مراكز الثقل الحضري.

خريطة (3) التوزيع النسبي لمؤشر فجوة الفقر في محافظة الانبار بحسب البيئة (حضر وريف) عام 2024

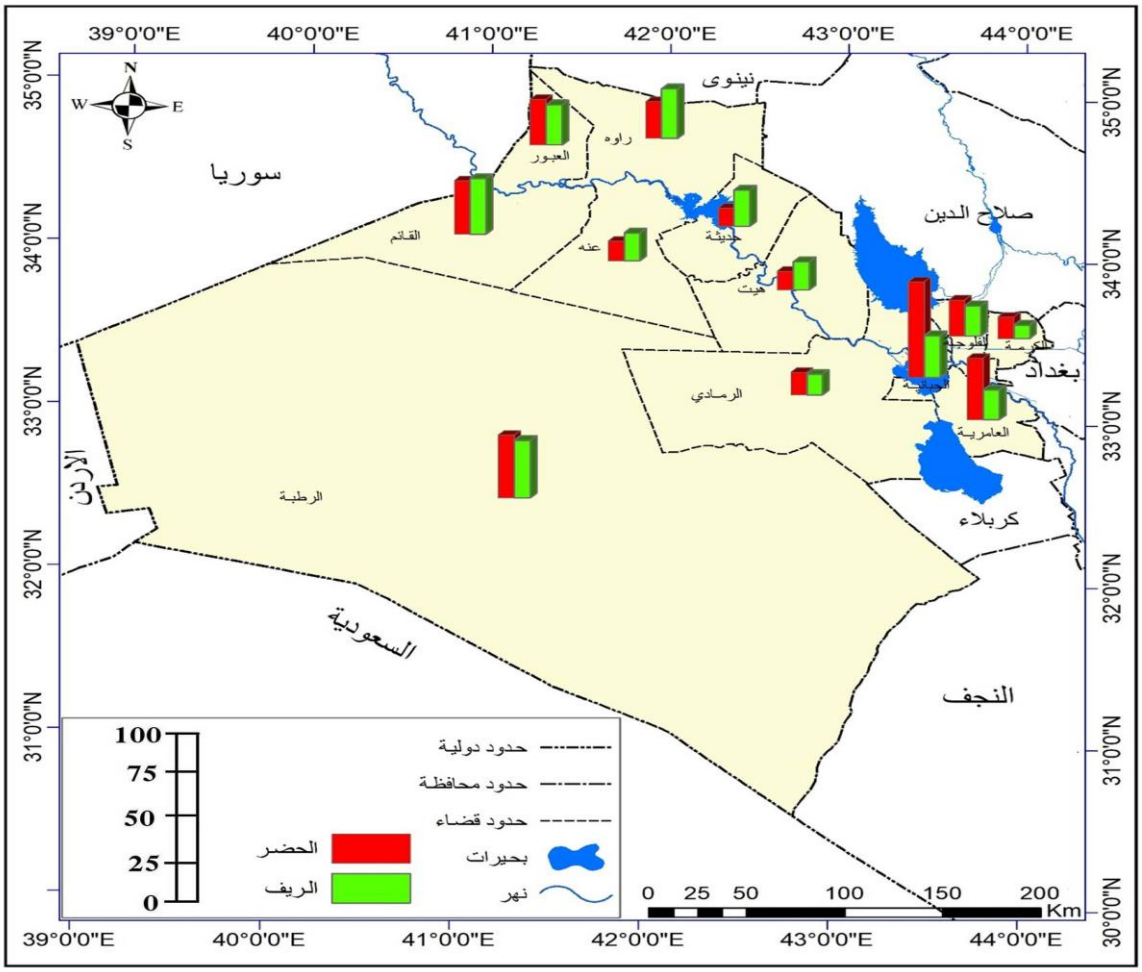

المصدر: بالاعتماد على الجدول (2).

في المقابل، سجلت بعض الاقضية مستويات متوسطة من فجوة الفقر الحضري، تمثلت في أقضية الكرمة (20.6%)، راوه (21.1%)، والعبور (26.1%)، الرمادي (12.9%)، عنه (12.4%)، الفلوجة (11.2%)، وتعكس هذه القيم وجود فقر حضري ملحوظ من حيث الشدة، مع تفاوت داخلي في مستويات الدخل بين الأسر الفقيرة، وغالباً ما ترتبط هذه الحالة بضعف الاستقرار الوظيفي، والاعتماد النسبي على أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، فضلًا عن محدودية الاستثمارات الحضرية مقارنة بالمراكز الحضرية الرئيسة في المحافظة.

أما الاقضية ذات فجوة الفقر المنخفضة نسبياً، فقد سجلت كل من حديثة (10.4%)، هيت (10.6%)، أدنى نسب فجوة الفقر الحضري في محافظة الأنبار. ويعكس ذلك أن الفقر الحضري في هذين القضاءين يتسم بمحدودية العمق لا بغيابه، إذ إن الأسر الفقيرة أقرب نسبياً إلى خط الفقر مقارنة ببقية أقضية المحافظة، قد يعزى هذا الوضع إلى تنوع مصادر الدخل، وتحسن نسبي في فرص العمل، مما أسهم في تقليل شدة الحرمان الاقتصادي.

تؤكد هذه النتائج أن البيئة الحضرية في محافظة الأنبار ليست متجانسة من حيث المستوى التنموي، إذ تعد بعض المراكز الحضرية مناطق ذات تركز مرتفع للفقر نتيجة النمو العمراني غير المنظم وضعف السياسات الحضرية، في حين استفادت أقضية أخرى من النشاط الاقتصادي والخدمي، مما قد ساهم في تخفيض نسب فجوة الفقر الحضري فيها.

3- مؤشر فجوة الفقر في ريف محافظة الانبار عام 2024:

أما على المستوى البيئي للمناطق الريفية، فيظهر التحليل الجغرافي لفجوة الفقر في محافظة الأنبار. من خلال بيانات الجدول (2) والخريطة (3) وجود تفاوت واضح بين المناطق الحضرية والريفية. إذ بلغ المعدل العام لفجوة الفقر (16.7%) في الحضر مقابل (18.5%) في الريف، مما يشير إلى ارتفاعها في المناطق الريفية. ويعزى ذلك إلى انخفاض مستويات الدخل ومحدودية فرص العمل وتدني الخدمات.

على مستوى الأقضية، يلاحظ ان فجوة الفقر في المناطق الريفية سجلت نسباً اعلى من المناطق الحضرية في عدد من الاقضية، ولا سيما في قضاء راوه، إذ بلغت فجوة الفقر الريفية (28.4%) مقابل (21.1%) في الحضر، وقضاء حديثة بنسبة (20.6%) في الريف مقابل (10.4%) في الحضر، اما قضاء هيت بلغت نسبة (16.1%) في الريف مقابل (10.6%) في الحضر، في حين قضاء الفلوجة

بلغت نسبته (15.8%) في الريف مقابل (11.2%) في الحضر. وهو ما يعكس هشاشة الأوضاع المعيشية في المناطق الريفية، ويمكن أن يرتبط بارتفاع الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية الأولية محدودة الدخل وضعف الانشطة الاقتصادية المنتجة وعدم استقرار مصادر الدخل ومحدودية الوصول إلى الأسواق والخدمات، مما يسهم في تعميق فجوة الفقر مقارنة بالمراكز الحضرية في المحافظة.

في المقابل، سجلت فجوة الفقر في المناطق الحضرية نسباً أعلى مقارنةً بالمناطق الريفية في عدد من الأقضية، ولا سيما قضاء الحبانية الذي بلغت فيه فجوة الفقر الحضرية (54.7%) مقابل (23.9%) في الريف، وقضاء العامرية بنسبة (35.4%) في الحضر مقابل (17.1%) في الريف، كما بلغت النسب في قضاء العبور (26.1%) في الحضر مقابل (23.1%) في الريف، وقضاء الكرمة (20.6%) في الحضر مقابل (17.3%) في الريف. والرمادي (12.9%) في الحضر مقابل (11.8%) في الريف. وعنه (12.4%) في الحضر مقابل (7.8%) في الريف. وتشير هذه البيانات إلى وجود فقر حضري أكثر عمقاً نسبياً يتجاوز الفقر الريفي في هذه الأقضية، وقد يعزى ذلك إلى انتشار الأحياء الحضرية الفقيرة، وارتفاع معدلات البطالة داخل المدن، وتفاوت مستويات الدخل، فضلاً عن تأثير الهجرة الريفية إلى المدن دون توفر فرص عمل كافية لاستيعاب الوافدين الجدد.

أما الأقضية التي سجلت نسباً مرتفعة لفجوة الفقر في كلٍ من البيئتين الحضرية والريفية، فتتمثل في قضاء الرطبة، إذ بلغت فجوة الفقر (36.0%) في الحضر و(33.0%) في الريف، وكذلك قضاء القائم الذي سجل نسبة 30.7% في الحضر مقابل (31.9%) في الريف. ويعزى هذا التباين أساساً إلى انخفاض مستويات الدخل وضعف فرص العمل، المرتبطين بالخصائص المكانية والاقتصادية لكل قضاء، الأمر الذي يسهم في تعميق فجوة الفقر واستمرارها.

وبصورة عامة، يظهر التوزيع المكاني لفجوة الفقر في محافظة الأنبار، أن المناطق الريفية تعاني من فجوة فقر أعلى من المناطق الحضرية على مستوى المحافظة، في حين تتباين أنماط الفقر على مستوى الأقضية، إذ يظهر في بعضها نمط الفقر الحضري أو الريفي أو الشامل. ويؤكد هذا التباين أن الفقر في المحافظة ليس ظاهرة متجانسة مكانياً، وإنما يتخذ أنماطاً متعددة تبعاً للخصائص الجغرافية والبيئية لكل قضاء، الأمر الذي يستدعي تبني سياسات تنموية مكانية موجهة تراعي خصوصية كل قضاء، مع التركيز على الأقضية التي تسجل فجوات فقر مرتفعة في كلٍ من البيئتين الحضرية والريفية.

ثالثاً- مؤشر شدة الفقر في محافظة الانبار عام 2024

يقيس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء يمكن حسابه باعتباره المتوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية لجميع الفقراء،[10] وكلما ارتفع مؤشر الفقر كلما اتسعت ظاهرة الفقر وازداد حجم التفاوت بين الفقراء ويصل فيها الأفراد إلى مستوى شديد من الحرمان، بحيث يصبحون غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم من أجل حياة كريمة، وينجم عنه عدة عوامل، مثل البطالة، والتوزيع غير المتكافئ للموارد، والأزمات الاقتصادية، والحروب، والكوارث البيئة. إن شدة الفقر لا تؤثر على الأفراد فحسب بل على المجتمعات بأكملها، مما يساهم في ارتفاع معدلات الجريمة وسوء التغذية وتراجع التنمية البشرية. [11]

1- مؤشر شدة الفقر لمجموع السكان في محافظة الانبار عام 2024:

اما التحليل الجغرافي لمؤشر شدة الفقر في محافظة الأنبار، يوضح جدول (3) التوزيع المكاني لمؤشر شدة الفقر على مستوى محافظة الأنبار، إذ بلغ المعدل العام للمؤشر (11.0%)،وهو ما يعكس عمق الفقر النسبي الذي تعاني منه الأسر الفقيرة في محافظة بشكل عام. ويعد هذا المؤشر مكملاً لمؤشر فجوة الفقر، كونه لا يقتصر بقياس المسافة بين دخول الفقراء وخط الفقر، بل يوضح أيضاً درجة التفاوت في عمق الفقر بين الأسر الفقيرة نفسها، أي مدى تركز الحرمان المالي داخل المجتمع.

على مستوى الأقضية، يظهر الجدول (3) التباين المكاني لمؤشر شدة الفقر بشكل واضح، اذ سجلت أقضية الرطبة (21.8%)، الحبانية (19.7%)، والقائم (19.6%)، أعلى مستويات شدة الفقر في المحافظة، مما يشير إلى ارتفاع مستويات الحرمان المالي واتساع الفجوة الاقتصادية بين دخول الأسر الفقيرة وخط الفقر. في المقابل، جاءت أقضية عنه (6.7%)، الرمادي (7.8%)، الفلوجة (7.9%)، ضمن أدنى مستويات شدة الفقر، وهو ما يدل على أن الفقراء في هذه الأقضية أقرب نسبياً إلى خط الفقر، مع انخفاض حدة الحرمان المالي مقارنة بالأقضية الأخرى. أما بالنسبة لبقية الأقضية التي وقعت ضمن المستوى المتوسط إلى المرتفع لشدة الفقر، فقد شملت العبور (14.9%)، راوه (14.7%)، العامرية (13.2%)، الكرمة (11.1%)، هيت (8.1%)، وحديثة (8.0%)، مما يدل على وجود تفاوت داخلي في شدة الفقر داخل المحافظة. ويلاحظ أن قضاء الكرمة

يمثل حالة وسطية قريبة من المعدل العام للمحافظة، إذ بلغت شدة الفقر فيه (11.1 %)، مما يعكس نمطاً انتقالياً في مستويات الحرمان بين الأقضية المختلفة.

2 – مؤشر شدة الفقر في حضر محافظة الانبار عام 2024

على المستوى البيئي للمناطق الحضرية، يشير التحليل الجغرافي لمؤشر شدة الفقر في الجدول (3) والخريطة (4) الى وجود تباين مكاني واضح بين المناطق الحضرية بمحافظة الأنبار، بما يعكس اختلاف عمق الفقر الاقتصادي بين الأقضية. فقد بلغ المتوسط العام لشدة الفقر في المناطق الحضرية نحو (10.5%)، وهو ما يدل على وجود شريحة من الأسر الحضرية تعاني من حرمان اقتصادي شديد، بما يعكس أن مشكلة الفقر الحضري لا تقتصر على انتشار الفقر فحسب، بل تمتد لتشمل عمق الفقر وشدته.

على مستوى الأقضية في المناطق الحضرية، فقد سجلت بعض الأقضية نسباً مرتفعة من شدة الفقر الحضري، ولاسيما قضاء الحبانية (34.3%)، وهو ما يعكس تمركز الفقر بين الأسر الحضرية. كما سجلت أقضية الرطبة (22.6%)، العامرية (22.2%)، القائم (19.3%) مستويات مرتفعة، وهو ما يشير إلى أن الفقر الحضري في هذه الوحدات يتميز بعمق شديد وتركز بين الأسر الأكثر حرماناً. وقد يعزى ذلك إلى محدودية فرص العمل المستقرة وضعف شبكات الحماية الاجتماعية. في المقابل، سجلت بعض الأقضية مستويات متوسطة من شدة الفقر الحضري، تمثلت في العبور (16.4%)، راوه (13.2%)، والكرمة (12.9 %)، وتعكس هذه القيم وجود تفاوت داخلي بين الأسر الفقيرة، حيث تضم هذه الأقضية فئات فقيرة وأخرى أشد فقراً، وغالباً ما يرتبط ذلك بضعف الاستقرار الوظيفي ويعتمد على أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن محدودية الاستثمارات الحضرية مقارنة بالمراكز الحضرية الرئيسة. ويشير ذلك على أن الفقر الحضري يتخذ نمطاً متبايناً يميل الى التركز في بعض الأقضية ذات النشاط الاقتصادي نتيجة التفاوت في توزيع الدخل والفرص الاقتصادية.

جدول (3) التوزيع النسبي لمؤشر شدة الفقر في محافظة الانبار بحسب البيئة (حضر وريف) عام 2024

الوحدات الادارية	شدة الفقر		
	الحضر %	الريف %	المجموع الكلي %
الرمادي	8.1	7.4	7.8
هيت	6.7	10.1	8.1
الفلوجة	7.0	9.9	7.9
عنه	7.8	4.9	6.7
حديثة	6.5	12.9	8.0
الرطبة	22.6	20.7	21.8
القائم	19.3	20.0	19.6
راوه	13.2	17.8	14.7
العامرية	22.2	10.7	13.2
الحبانية	34.3	15.4	19.7
الكرمة	12.9	10.9	11.1
العبور	16.4	14.5	14.9
المجموع	10.5	11.6	11.0

المصدر ملحق (2)

*شدة الفقر: تراوح قيمة شدة الفقر دائمًا بين 0 و1، اوبين 0 %– 100%، تعبر القيمة القريبة من الصفر (0) عن انخفاض مستوى شدة الفقر واقتراب دخول الفقراء من خط الفقر، بينما تشير القيمة القريبة من الواحد (1او 100) إلى ارتفاع شدة الفقر واتساع الفجوة بين متوسط دخول الفقراء ومستوى خط الفقر، مما يعكس تفاقم حدة الفقر داخل المجتمع[12].

خريطة (3) التوزيع النسبي لمؤشر شدة الفقر في محافظة الانبار بحسب البيئة (حضر وريف) عام 2024

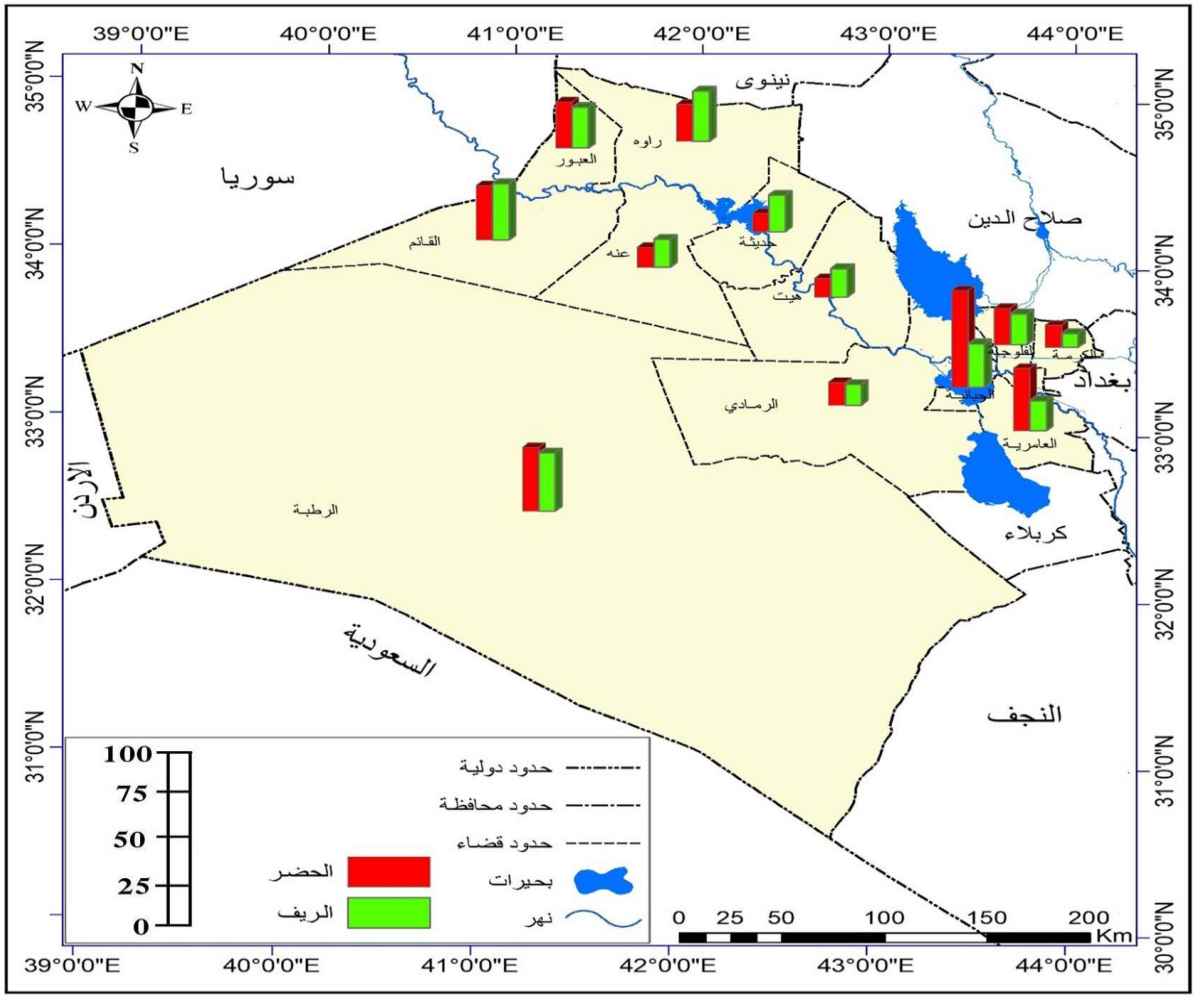

المصدر: بالاعتماد على الجدول **(3)**

أما الأقضية ذات شدة الفقر الحضري المنخفضة نسبياً، فقد سجلت كل من حديثة (6.5%)، هيت (6.7%)، الفلوجة (7.0%)، عنه (7.8%)، والرمادي (8.1%) أدنى مستويات شدة الفقر الحضري في المحافظة. ويعكس ذلك أن الفقر في هذه الاقضية يتسم بانخفاض عمق الحرمان، أي أن الأسر الفقيرة أقرب نسبياً إلى خط الفقر مقارنة ببقية الأقضية. ويشير ذلك إلى أن الأقضية ذات البنية الحضرية الأكثر تطوراً تميل إلى تسجيل مستويات أدنى من شدة الفقر.

نستنتج من ذلك، ان شدة الفقر تعد مؤشراً نوعياً يقيس عمق الفقر ومدى ابتعاد مستويات دخول الفقراء عن خط الفقر، حيث يشير ارتفاعه على تدهور الأوضاع المعيشية نتيجة انخفاض الدخل

وضعف القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. وترتبط هذه الظاهرة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم في تعميق مظاهر الفقر وتفاوتها المكاني في توزيعه داخل المحافظة.

3- مؤشر شدة الفقر في ريف محافظة الانبار عام 2024:

اما على المستوى البيئي للمناطق الريفية، فيشير التحليل الجغرافي لمؤشر شدة الفقر في الجدول (15) والخريطة (14) إلى وجود تباين مكاني واضح بين البيئتين الحضرية والريفية في محافظة الأنبار، مما يعكس تباين عمق الفقر الاقتصادي بينهما. فقد بلغ المتوسط العام لشدة الفقر في المناطق الريفية (11.6%) في حين سجلت المناطق الحضرية (10.5%)، وهو ما يشير إلى أن الفقر في المناطق الريفية يميل إلى أن يكون أكثر حدة وتركيزاً بين الأسر الفقيرة مقارنة بالمناطق الحضرية. ويتوافق هذا النمط مع نتائج فجوة الفقر التي أظهرت ارتفاع مستويات الفقر الريفي في معظم الأقضية، ويعزى ذلك إلى انخفاض الدخل نتيجة محدودية الموارد الاقتصادية وضعف البنية الخدمية مقارنة بالمناطق الحضرية. ويؤكد ذلك أن المناطق الريفية تعاني من عمق فقر أكبر نسبيا، بما ينسجم مع المؤشرات لفجوة الفقر.

حيث سجلت بعض الأقضية مستويات أعلى لشدة الفقر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، فقد بلغت شدة الفقر في قضاء الحبانية (34.3 %) في الحضر مقابل (15.4%) في الريف، وجاء قضاء العامرية (22.2 %) في الحضر مقابل (10.7 %) في الريف، اما قضاء العبور سجل نسبة (16.4%) في الحضر مقابل (14.5%) في الريف، في حين سجل قضاء الكرمة (12.9%) في الحضر مقابل (10.9%) في الريف، بينما قضاء الرمادي بنسبة (8.1%) في الحضر مقابل (7.4%) في الريف، اما قضاء عنه فقد سجل نسبة (7.8%) في الحضر مقابل (4.9%) في الريف، يظهر هذا التفاوت ظاهرة الفقر الحضري العميق، والذي قد يرتبط بارتفاع معدلات البطالة وتزايد عدم المساواة في توزيع الدخل داخل المدن، فضلاً عن محدودية فرص العمل المستقرة واتساع هشاشة الاوضاع الاقتصادية في البيئات الحضرية.

في المقابل، سجلت بعض الأقضية مستويات أعلى لشدة الفقر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، حيث بلغت شدة الفقر في قضاء راوه (17.8%) في الريف مقابل (13.2%) في الحضر، وسجل قضاء حديثة (12.9%) في الريف مقابل(6.5%) في الحضر، في حين جاء قضاء هيت بنسبة بلغت (10.1%) الريف مقابل (6.7%) في الحضر، بينما سجل قضاء الفلوجة نسبة

(9.9%) في الريف مقابل (7.0%) في الحضر، ويعكس ذلك ارتفاع الاعتماد على أنشطة إنتاجية محدودة الدخل، الأمر الذي يحد من تنوع مصادر الدخل ويعمق مستويات الفقر.

في حين سجلت أقضية الرطبة والقائم مستويات مرتفعة من شدة الفقر في كل من البيئتين الحضرية والريفية، إذ بلغت شدة الفقر في قضاء الرطبة (22.6%) في الحضر مقابل (20.7%) في الريف، في حين بلغت النسبة في قضاء القائم (19.3%) في الحضر مقابل (20.0%) في الريف، مما يعكس هذا التقارب النسبي في المستويات عمق الفقر واتساع نطاقه المكاني داخل هذه الاقضية، بما يتجاوز الفروق التقليدية بين الحضر والريف. ويعزى ذلك إلى محدودية الفرص التنموية وضعف الاندماج في الأنشطة الاقتصادية والخدمية على مستوى المحافظة.

يستنتج مما تقدم أن مؤشرات الفقر في محافظة الأنبار تظهر تبايناً مكانياً واضحاً بين الأقضية، وكذلك بين البيئتين الحضرية والريفية، إذ تسجل نسب الفقر مستويات أعلى في بعض المناطق، ولاسيما في البيئة الريفية. كما توضح فجوة الفقر عن وجود تفاوت كبير في مستويات الدخل بين الأسر الفقيرة، حيث تميل إلى الاتساع في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، في حين تسجل المناطق الحضرية في بعض الحالات فجوات مرتفعة تعكس شدة عدم المساواة في توزيع الدخل. أما شدة الفقر، فهي تعبر عن عمق الحرمان المعيشي في كلا البيئتين، إذ ترتفع بشكل ملحوظ في المناطق الهامشية والمدن الفقيرة نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية.

الاستنتاجات:

1- تشير نتائج البحث إلى أن الفقر في محافظة الأنبار ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، مع وجود تفاوت مكاني واضح بين الوحدات الإدارية.

2- أظهرت النتائج وجود تباين مكاني واضح في نسبة الفقر في محافظة الأنبار، حيث بلغ المعدل العام (27.9%) حسب الدراسة الميدانية، مع ارتفاعه في الريف (29.6%) مقارنة بالحضر (26.6%). ويعكس هذا التباين وجود فجوة تنموية بين الوحدات الإدارية واختلاف في الظروف المعيشية ويرتبط بتأثير عوامل مثل البطالة والأمية وانخفاض الدخل في تفاقم الفقر.

3- بلغت فجوة الفقر في محافظة الأنبار (17.5%)، مع ارتفاع طفيف في المناطق الريفية (18.5%) مقارنة بالحضر (16.7%). ويعكس ذلك وجود تباين واختلاف في عمق الفقر بين الحضر والريف، مما يشير إلى عدم تجانس مستويات الرفاه الاقتصادي داخل المحافظة.

4- وجود تباين مكاني واضح في شدة الفقر في محافظة الأنبار، حيث بلغ المعدل العام (11.0%)، مع ارتفاعه في الريف (11.6%) مقارنة بالحضر (10.5%). مما يعكس استمرار التفاوت في مستويات الحرمان المعيشي بين سكان المحافظة.

التوصيات:

1. تبني سياسات تنموية مكانية موجهة تستهدف المناطق الأكثر فقراً، خاصة في المناطق الريفية والأطراف.
2. تحسين توزيع الخدمات الأساسية الصحة، التعليم، الماء، الكهرباء بشكل عادل بين الاقضية، مع إعطاء أولوية للمناطق الأكثر حرماناً .
3. تعزيز فرص العمل من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار المحلي، بما يسهم في تقليل معدلات البطالة والفقر .
4. الاعتماد على مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في التخطيط التنموي، بدلاً من الاعتماد على مؤشر الدخل، لضمان معالجة شاملة لمظاهر الحرمان .
5. تطوير البنى التحتية في المناطق ذات الفقر المرتفع، لما لها من دور مباشر في تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفوارق المكانية.

الهوامش:

(1) ولاء محمد احمد نجيب، الفقر وعلاقته بالبعد السكاني في محافظة أسيوط، دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة كلية الآداب لإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلد 12، عدد1، 2020، ص46.

(2) Foster, James; Greer, Joel; Thorbecke, Erik. «A class of decomposable poverty measures». *Econometrica*. 1984, pp. 761-766.

(3) سامي عزيز عباس العتيبي، اياد عاشور الطائي، مبادئ الإحصاء والنمذجة في الجغرافية، مكتب ومطبعة أكرم للطباعة والإنتاج، بغداد، 2012، ص38

(4) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية السنوية، 2022-2023، جدول (1/1) باب الأحوال الطبيعية.

(5) هبة الليثي، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص32.

(6) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001، ص28.

(7) عبد الرحمن سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 151.

(8) عدنان بدران، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997– 2002، بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الاسرة للأعوام (1992– 1997– 2002)، الإحصاءات العامة، الأردن، 2002، ص14.

(9) World Bank Institute. Introduction to Poverty Analysis. Chapter 4, Poverty Measures. Washington, DC: World Bank Institute, August 2005.

(10) عبد الرحمن سيف سردار، مصدر سابق، ص 151.

(11) عبد الرزاق فارس، مصدر سابق، ص 30.

(12) مؤشر شدة الفقر https://ar.wikipedia.org/wiki

(13) وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، مقياس 1:1000000، لسنة 2022.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية السنوية، 2022–2023، جدول (1/1) باب الأحوال الطبيعية.

2- سامي عزيز عباس العتبي، اياد عاشور الطائي، مبادئ الإحصاء والنمذجة في الجغرافية، مكتب ومطبعة أكرم للطباعة والإنتاج، بغداد، 2012.

3- عبد الرحمن سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.

4- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001.

5- عدنان بدران، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997- 2002، بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الاسرة للأعوام (1992- 1997- 2002)، الإحصاءات العامة، الأردن، 2002،

6- مؤشر شدة الفقر https://ar.wikipedia.org/wiki

7- هبة الليثي، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

8- وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، مقياس 1:1000000، لسنة 2022.

9- ولاء محمد احمد نجيب، الفقر وعلاقته بالبعد السكاني في محافظة أسيوط، دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة كلية الآداب لإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلد 12، عدد1، 2020.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Foster, James; Greer, Joel; Thorbecke, Erik. «A class of decomposable poverty measures». *Econometrica*. 1984.
2. World Bank Institute. Introduction to Poverty Analysis. Chapter 4, Poverty Measures. Washington, DC: World Bank Institute, August 2005.

ملحق (1) استمارة استبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة استبيان

اخي المواطن .... اختي المواطنة .... رب الاسرة الكريمة

تحية طيبة ...

هذا استبيان خاص الهدف منها الحصول على البيانات اللازمة للبحث الموسوم (التباين المكاني لمؤشرات قياس الفقر في محافظة الانبار عام 2024) علما ان الاستمارة تستخدم بما يخدم البحث العلمي ومساهمة علمية في إنجاح عملي يرجى تعاونكم معنا والتفضل بالإجابة عن الأسئلة بوضع علامة (✓) امام الاختبار الذي ينطبق عليك او حسب ما تلتزمه الإجابة في الحقول الخاصة ...

شاكرين تعاونكم معنا والله الموفق

طالبة الدكتوراه: نادية طالب سالم المشرف: أ. د. اياد محمد مخلف

الموقع الجغرافي

محل الإقامة	القضاء	حضر	ريف
الانبار			

1	عدد افراد الاسرة		عدد الذكور		عدد الاناث		المجموع	

2	معيل الاسرة هل هو	الاب		الام		الابن		الابنة	

3	نوع جنس رب الاسرة	ذكر		انثى	

شكرا جزيلا لتعاونكم

ملحق (2) التوزيع العددي لحجم الاسر الفقيرة وغير الفقيرة في محافظة الانبار عام 2024

الاقضية	الاسر الفقيرة						الاسر غير الفقيرة					
	الحضر		الريف		المجموع		الحضر		الريف		المجموع	
	عدد الافراد	عدد الاسر	عدد الافراد	عدد الاسر	عدد الافراد	عدد الاسر	عدد الافراد	عدد الاسر	عدد الافراد	عدد الاسر	عدد الافراد	عدد الاسر
الرمادي	285	50	174	34	459	84	1388	212	928	175	2316	387
هيت	97	15	102	16	199	31	572	87	396	62	968	149
الفلوجة	264	47	159	27	423	74	1479	242	629	102	2108	344
عنه	38	8	15	3	53	11	192	29	121	19	313	48
حديثة	72	15	43	8	115	23	433	72	131	23	564	95
الرطبة	151	22	89	14	240	36	263	39	169	23	432	62
القائم	173	28	148	20	321	48	353	71	291	51	644	122
راوه	61	10	38	7	99	17	181	27	84	15	265	42
العامرية	61	7	106	16	167	23	108	22	388	65	496	87
الحبانية	151	23	208	31	359	54	173	30	545	86	718	116
الكرمة	21	3	174	31	195	34	64	11	629	99	693	110
العبور	35	5	92	12	127	17	84	20	250	33	334	53
المجموع	1409	233	1348	219	2757	452	5290	862	4561	753	9851	1615

المصدر: الدراسة الميدانية لعام 2024.